جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٩٣)

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الإقتصادى

يناير ١٩٩٥

الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى
فى ظل الإصلاح الإقتصادى

أغسطـــــس ١٩٩٤

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
تقديم	١
الفصل الأول : مقومات ومنطلقات الصناعة المصرية فى ظل التحرر الاقتصادى	٧
١٠١ حتمية التركيز على التصنيع ودوره المحورى فى التحرر الاقتصادى	٧
١٠١٠١ التصنيع دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٧
٢٠١٠١ مشاكل ومعوقات إنطلاق القطاع الصناعى المصرى	١٠
٢٠١ خصائص ومقومات الصناعة المصرية	١٣
٣٠١ الآثار الاقتصادية لتحرير الاقتصاد القومى على الصناعة المصرية	٣٥
١٠٣٠١ الآثار الايجابية للاصلاح الاقتصادى على الصناعة المصرية	٣٥
١ - الخفض التدريجى للدعم وتحرير أسعار المنتجات الصناعية ومستلزمات الانتاج	٣٦
٢ - تحرير وتوحيد سعر الصرف الأجنبى	٣٦
٣ - تحرير التجارة الخارجية فى ظل سياسات الاصلاح الاقتصادى	٣٧
٤ - الدور المتنامى للقطاع الخاص الصناعى فى الاستثمار والانتاج	٣٧
٥ - زيادة سعر الفائدة مع التخفيض التدريجى لقيمة الجنيه المصرى	٣٨
٦ - خفض معدلات التضخم	٣٨
٢٠٣٠١ الآثار السلبية للاصلاح الاقتصادى على الصناعة المصرية	٣٨
١ - إرتفاع الأسعار	٣٩
٢ - تقلص الاستثمارات الموجه للقطاع الانتاجى والقطاع الصناعى	٣٩
٣ - التوجه نحو إعتماد شركات قطاع الأعمال العام الصناعى على تدبير إحتياجاتها التمويلية ذاتيا	٣٩
٤ - زيادة تكلفة الانتاج الصناعى	٣٩

تابع المحتويـــات

الموضـــوع	الصفحة
٥ - سياسات تحرير التجارة الخارجية وتخفيض التعريفة الجمركية	٣٩
٦ - تقليص حجم العمالة الزائدة فى قطاع الأعمال العام الصناعى	٤٠
٤٠١ محاور إنطلاق وتحرير القطاع الصناعى المصرى	٤٣
١٠٤٠١ تحرير القطاع العام الصناعى فى ظل إعادة تنظيم قطاع الأعمال العام	٤٣
أولا : إعادة تنظيم قطاع الأعمال العام الصناعى	٤٣
ثانيا : المحاور الرئيسية لتحرير قطاع الأعمال العام	٤٦
ثالثا : إدارة التغيير والكفاءة الفنية والمالية والاقتصادية	٤٨
رابعا : محاور إنطلاق قطاع الأعمال العام الصناعى	٥١
٢٠٤٠١ تشجيع القطاع الخاص الصناعى	٥٩
٣٠٤٠١ تشجيع الصناعات الصغيرة والمغذية	٦٥
٤٠٤٠١ تشجيع الصناعات الحرفية وتنمية دور التعاون الانتاجى	٧٥
٥٠٤٠١ تعميق التصنيع المحلى للمعدات الإستثمارية	٧٨
أولا: الأهداف	٧٨
ثانيا : الإمكانات التصنيعية	٨٠
ثالثا : المحاور الرئيسية لتعميق التصنيع المحلى للمعدات الإستثمارية	٨١
٦٠٤٠١ تنمية القدرة التكنولوجية والبحث العلمى	٨٢
أولا : الإختيار الملائم للتكنولوجيا والقدرة التكنولوجية	٨٢
ثانيا : سياسات البحث العلمى والتكنولوجيا	٨٣
ثالثا : صيغ التعاون مع الشركات العالمية	٨٤
رابعا: المراحل الرئيسية لبرنامج البحث العلمى والتكنولوجيا لإنطلاق القطاع الصناعى المصرى	٨٥
٧٠٤٠١ التدريب وتنمية القوى العاملة	٨٦
٨٠٤٠١ الاعتبارات البيئية	٨٩
٩٠٤٠١ تشجيع الصناعات الموجه للتصدير	٩٣
٥٠١ مراجع الفصل الأول	٩٥

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الثانى	
توجهات القطاع الصناعى المصرى نحو التصدير	٩٨
١٠٢ التحول من أستراتيجية الاحلال محل الواردات إلى إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير	٩٨
٢٠٢ تطور هيكل الصادرات السلعية مع التركيز على الصادرات الصناعية.	١٠١
١٠٢٠٢ الأهمية النسبية لتطور هيكل صادرات صناعة الغزل والنسيج .	١٠٦
٢٠٢٠٢ الأهمية النسبية لتطور هيكل صادرات الصناعات التحويلية الأخرى .	١٠٩
٣٠٢٠٢ توزيع الصادرات الصناعية من حيث قطاعات التصدير (قطاع الأعمال العام – القطاع الخاص – القطاع الاستثمارى)	١١١
٤٠٢٠٢ التوزيع الجغرافى للصادرات الصناعية المصرية	١١٣
٣٠٢ القضايا الاقتصادية والمالية والادارية والتنظيمية نحو تنمية الصادرات الصناعية فى ظل تحرير الاقتصاد المصرى	١١٦
١٠٣٠٢ الاجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية المؤثرة على ترويج الصادرات الصناعية المصرية	١١٦
١ – تطبيق سعر صرف تشجيعى	١١٦
٢ – الصفقات المتكافئة	١١٨
٣ – الاعفاءات الضريبية وتحويل الأرباح	١١٩
٤ – تطبيق أسعار فائدة تفضيلية	١١٩
٥ – الأنظمة الجمركية المحفزة للتصدير	١١٩
٢٠٣٠٢ الاجراءات الادارية والرقابية المنظمة لعمليات التصدير	١٢٠

تابع المحتويـــــات

الموضـــــوع	الصفحة
٤٠٢ الهياكل الارتكازية لتشجيع الصادرات الصناعية المصرية فى ظل تحرير التجارة الخارجية.	١٢٢
١٠٤٠٢ وسائل ومستلزمات التعبئة والتغليف للصادرات الصناعية .	١٢٢
٢٠٤٠٢ وسائل النقل والتخزين للصادرات الصناعية	١٢٣
٥٠٢ البنية المؤسسية - الأجهزة المعنية بالتصدير	١٢٥
١٠٥٠٢ المجلس الأعلى لتنمية الصادرات	١٢٥
٢٠٥٠٢ مركز تنمية الصادرات المصرية	١٢٦
٣٠٥٠٢ البنك المصرى لتنمية الصادرات	١٢٧
٤٠٥٠٢ الشركة المصرية لضمان الصادرات	١٢٨
٥٠٥٠٢ أجهزة وزارة الاقتصاد المعنية بالتصدير	١٢٨
٦٠٥٠٢ أجهزة التسويق والتجارة	١٢٩
٧٠٥٠٢ أجهزة الرقابة على الصادرات الصناعية	١٣٠
٦٠٢ نحو إستراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات الصناعية المصرية	١٣١
٧٠٢ مراجع الفصل الثانـــى	١٣٥

الموضوع		الصفحة
	الفصل الثالث	
	القضايا التنظيمية والإدارية في ظل تحرير القطاع الصناعي المصرى	١٣٨
١٠٣	مقدمة	١٣٨
٢٠٣	الادارة العلمية الرشيدة	١٤٠
٣٠٣	تجربة إدارة القطاع العام فى مصر	١٤٢
٤٠٣	حتمية تغيير منهج إدارة الاقتصاد القومى فى ظل التحرير الإقتصادى	١٤٥
٥٠٣	إدارة عمليات التحرير الإقتصادى وتنفيذ عمليات التخصيصية	١٤٧
٦٠٣	تقييم مدى سلامة سياسة تخصيصية قطاع الصناعة التحويلية العام	١٥٠
٧٠٣	الخلاصة والتوصيات	١٥٦
٨٠٣	مراجع الفصل الثالث	١٥٨

تابع المحتويات

الموضوع | الصفحة

الفصل الرابع

بعض الإعتبارات البيئية فى تحرير القطاع الصناعى فى مصـــــر ١٦١

١٠٤ المقدمة النظرية ١٦١

١٠١٠٤ تقديـــم ١٦١

٢٠١٠٤ القوانين البيئية والخصخصة ١٦٥

٣٠١٠٤ التقييم البيئى للمشروعات الصناعية القائمة ١٦٦

١٠٣٠١٠٤ إعتبارات خاصة بالبيئة داخل المصنع ١٦٧

أ - الحماية والوقاية والأمن الصناعى داخل المصنع ١٦٧

ب - الصحة المهنية للعاملين بالمصنع ١٦٩

٢٠٣٠١٠٤ إعتبارات خاصة بالبيئة خارج المصنع ١٦٩

٣٠٣٠١٠٤ تقرير التقييم البيئى للمشروعات الصناعية القائمة ١٧١

٢٠٤ نتائج المقابلات مع المسئولين بقطاع الصناعة ١٧٢

١٠٢٠٤ تعريف بالقطاع ١٧٢

٢٠٢٠٤ قطاع الصناعات الكيماوية ١٧٤

٣٠٢٠٤ إنجازات قطاع الصناعات الكيماوية فى ضوء القوانين والتشريعات وزيادة الوعى ١٧٦

٤٠٢٠٤ إنجازات قطاع الصناعات الكيماوية فى ضوء برنامج الاصلاح الاقتصادى ١٧٩

٣٠٤ الخلاصة والتوصيات ١٨٢

٤٠٤ مراجع الفصل الرابع ١٨٥

تابع المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس	
سياسات التعليم والتدريب ودور القوى العاملة	
فى إطار تحرير القطاع الصناعى المصرى	١٨٧
١٠٥ سياسات التعليم	١٨٧
١٠١٠٥ تمهيد	١٨٧
٢٠١٠٥ رفع المستوى الكيفى للتعليم	١٨٩
٢٠٥ التوسع فى التعليم الفنى والارتقاء بمستواه	١٩٢
١٠٢٠٥ التوسع الكمى	١٩٢
٢٠٢٠٥ التوسع فى إنشاء شعب تخصصية لمواكبة إحتياجات المجتمع	١٩٣
- التعليم الصناعى	١٩٣
- التعليم التجارى والادارى	١٩٤
- التعليم الزراعى	١٩٤
٣٠٥ تطوير المبانى والتجهيزات	١٩٥
٤٠٥ سياسات تطوير التعليم فى ضوء الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/٩٣ - ٩٦/٩٧)	١٩٧
١٠٤٠٥ التعليم الفنى	١٩٧
٢٠٤٠٥ الركائز الأساسية للتعليم	١٩٨
٥٠٥ دور القوى العاملة والتشغيل فى إطار تحرير القطاع الصناعى المصرى	١٩٨
١٠٥٠٥ دعم التنسيق والتكامل بين سياسات التشغيل وباقى سياسات الدولة	١٩٩
٢٠٥٠٦ تطوير أساليب عمل الوزارة	٢٠٥
٣٠٥٠٥ توفير فرص للعمل من خلال الأداء التقليدى للوزارة	٢٠٧
٦٠٥ الخلاصة والتوصيات	٢٠٩

تابع المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل السادس	
الأبعاد الإجتماعية لمشكلة البطالة فى ظـــــل تحرير القطاع الصناعى المصرى	٢١٢
١٠٦ تمهيـــــد	٢١٢
٢٠٦ البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع	٢١٣
٣٠٦ علاج مشكلة البطالة	٢٢٣
٤٠٦ دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مواجهة البطالة	٢٢٥
٥٠٦ خلاصة و توصيات الفصل السادس	٢٢٨
٦٠٦ المراجع	٢٢٩
الخلاصـــة والتوصيـــات	٢٣٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــــــــم

ثبت أن أسلوب إدارة الدولة للإقتصاد القومى خلال الستينات وأوائل السبعينات لم يحقق النتائج المستهدفة ، على الرغم من الجهود التى بذلت لخلق وتدعيم القاعدة الصناعية فى مصر وتطبيق سياسة الإحلال محل الواردات . لذلك رأت الإدارة الإقتصادية فى مصر أهمية وضرورة تغيير السياسات الإقتصادية وإتباع سياسات ترتكز على التوجه الخارجى من خلال فلسفة عامة للاقتصاد القومى ككل تقوم على التحرير بمكوناته المختلفة بما يكفل تحقيق معدلات نمو متزايدة .

ولقد بدأت برامج الإصلاح الإقتصادى مع بداية عقد الثمانينات عندما تم تكثيف الإستثمارات فى مشروعات البنية الأساسية مع التوجه إلى الإنفتاح الإقتصادى . وفى أوائل التسعينات برزت أهمية تحرير الإقتصاد المصرى بالتدريج أخذا فى الإعتبار الخصوصية المصرية بدلا من الإصلاحات الحادة والسريعة والتى تترك بصماتها على النواحى السياسية والإقتصادية والإجتماعية فى البلاد .

وكان الإتفاق على قرض التكيف الهيكلى مع البنك الدولى فى نوفمبر ١٩٩١ ، وإتفاق المساندة مع صندوق النقد الدولى فى نفس العام مقدمة وشرطا لقيام الحكومة بإتخاذ إجراءات إصلاحية محددة لتحرير الإقتصاد المصرى والتحول فى إتجاه إعمال آليات السوق . وقد نجح برنامج الإصلاح الإقتصادى فى مرحلته الأولى والتى إنتهت فى مارس ١٩٩٣ ، وقد بدأت المرحلة الثانية فى يوليو ١٩٩٣ ولمدة ثلاث سنوات . وقد إشتمل هذا البرنامج على العديد من الإجراءات التى تهدف إلى خلق المناخ الملائم لإنطلاق القطاع الصناعى المصرى .فقد تم تحرير السياسات النقدية والمالية وظهرت النتائج الواعدة فى إنخفاض عجز الموازنة العامة للدولة ، وإنخفاض معدل التضخم ، وظهور فائض فى ميزان المدفوعات ، وإنخفاض المديونية الخارجية ،وثبات وتوحيد سعر صرف العملات الأجنبيه ،

وتكوين إحتياطى معقول من النقد الأجنبى . وتمثلت النتائج كنقطة إنطلاق للإصلاح الهيكلى للإقتصاد وهو المتعلق بالإنتاج ورفع القيود المباشرة وغير المباشرة من جانب الدولة وتقلص دورها فى المجال الإقتصادى . ويظهر ذلك فى الإتجاه نحو حفز القطاع الخاص ليكون شريكا أساسيا فى التنمية الصناعية ، وخصخصة بعض شركات قطاع الأعمال العام الصناعى وتحرير الأسعار وتركها لتفاعل قوى العرض والطلب ، وزيادة الإعتماد على قوى السوق فى تخصيص الموارد ، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية مع مزيد من التوجه نحو التصدير ومايستتبعه ذلك من زيادة التنافس فى السوق المحلى والعالمى وحظر الإحتكار .

ومن الطبيعى أن ينعكس آثار التحرر الإقتصادى على مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية فى مصر ، نظرا لتغير فلسفة إدارة الإقتصاد القومى والقائمة على التخصيصية وإعمال آليات السوق ، وبالتالى منح الحرية للموارد الإقتصادية للتوجه وفقا للتكلفة الحقيقية المتمثلة فى تكلفة الفرصة البديلة . ويعتبر القطاع الصناعى من أهم القطاعات التى تأثرت ومازالت تتأثر بهذه الإنعكاسات وذلك فى ظل الدور المحورى للقطاع الصناعى المصرى فى دفع عجلة التنمية . خاصة وأن الإعتماد على القطاعات الأخرى الرائدة (السياحة ، البترول ..... الخ) لم تعد فاعلة ويشوبها الكثير من عدم اليقين والمخاطرة لإرتباطها بالمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية .

ولقد راعت الدولة منذ بداية عقد الثمانينات وحتى الوقت الحاضر الأبعاد الإجتماعية المتمثلة فى ضرورة تحقيق قدر من العدالة الإجتماعية فى توزيع الدخل القومى بين المواطنين تمشيا مع مبادئ التكافل الإجتماعى ، وإيمانا بأن الإنسان المصرى هو محور التنمية . وقد بدى ذلك جليا فى الإهتمام بتوفير الخدمات الإجتماعية الأساسية خاصة التعليم والصحة وقصر الدعم المباشر على السلع والخدمات الأساسية بهدف وصول الدعم لمستحقيه من محدودى الدخل ، بالإضافة إلى تحسين خدمات المرافق العامة . كما إهتمت

الدولة بإنشاء الصندوق الإجتماعى للتنمية بهدف توفير فرص العمل والمساهمة فى حل مشكلة البطالة وتخفيف وطأة الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى عن كاهل محدودى الدخل .

إنطلاقا من هذا كانت دعوتنا بأهمية إلقاء الضوء على "الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الإقتصادى" بهدف توضيح الرؤية للإستخدام الرشيد والأمثل لمواردنا الإنتاجية المتاحة من أجل تنمية متوازنة ومتواصلة .

ومن الجدير بالذكر أن هذا البحث يعتبر حلقة فى السلسلة المتكاملة من الدراسات التى يضطلع بها معهد التخطيط القومى لمعالجة الكثير من الأسئلة المطروحة فى مجال (التخطيط والتنمية الصناعية) ، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر :

- "بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى - تكنولوجى" ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٧٩) ، فبراير ١٩٩٣ .
- "تحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية" ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، يوليو ١٩٩٤ .

وتشمل هذه الدراسة ست فصول - بالإضافة إلى الخلاصة والتوصيات - وقد تم إعدادها كالتالى :-

<u>الفصل الأول</u> :-

خصائص ومقومات إنطلاق الصناعة المصرية فى ظل التحرر الإقتصادى .

وقد قامت بإعداده الأستاذة الدكتور مهندس / راجية عابدين خير الله - المستشار بمركز التخطيط الصناعى - معهد التخطيط القومى .

الفصل الثانى :-

توجهات القطاع الصناعى المصرى نحو التصدير .

وقد قامت بإعداده أ.د. راجية عابدين خير الله المستشار بمركز التخطيط الصناعى - والدكتورة فتحية زغلول الخبير الأول بمركز الأساليب التخطيطية معهد التخطيط القومى .

الفصل الثالث :-

القضايا التنظيمية والإدارية فى ظل تحرير القطاع الصناعى المصرى .

وقد قامت بإعداده الدكتوره فتحية زغلول - الخبير الأول بمركز الأساليب التخطيطية - معهد التخطيط القومى .

الفصل الرابع :-

بعض الإعتبارات البيئية فى تحرير القطاع الصناعى فى مصر .

وقد قامت بإعداده الدكتورة نفيسة سيد أبو السعود - الخبير بمركز التخطيط الإجتماعى والثقافى - معهد التخطيط القومى .

الفصل الخامس :-

سياسات التعليم والتدريب ودور القوى العاملة فى إطار تحرير القطاع الصناعى المصرى .

وقد قامت بإعداده الدكتورة زينات طبالة - الخبير الأول بمركز التخطيط الإجتماعى والثقافى - معهد التخطيط القومى .

الفصل السادس :-

الأبعاد الإجتماعية لمشكلة البطالة فى ظل تحرير القطاع الصناعى المصرى .

وقد قامت بإعداده الدكتورة زينات طبالة - الخبير الأول بمركز التخطيط الإجتماعى والثقافى - معهد التخطيط القومى .

بالإضافة إلى الخلاصة والتوصيات - وقد قامت بإعدادها أ.د. راجية عابدين خير الله .